

المبحث الأول - السياسة الوقائية والعلاجية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه

الاسلامي وقانون العقوبات الجزائري:

لعل الوقاية هي دائما انجح اساليب العلاج ، وكما يقول المثل الشهير "درهم وقاية خير من ألف قنطار علاج " فالوقاية وبناء الحصانة الذاتية والمجتمعية هي أفضل استراتيجية لمواجهة جرائم المخدرات، وتعرف بأنها الاجراءات والخطط التي تهدف إلى منع الأفراد من الوقوع في تعادي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية وتشمل تعزيز عوامل الحماية وتقليل عوامل الخطورة ، لتفادي وقوع الشباب في الادمان وإنما البدء في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة المشكلة بصورة بناءة . لكن عند فشل عملية الوقاية ووقوع الفرد في الادمان يستوجب الانتقال الى المرحلة الموالية وهي مرحلة العلاج فهي تشمل المستهلك والمدمن للمخدرات ويعرف العلاج لمتعاطي المخدرات بأنه كل نشاط يستهدف مباشرة الأشخاص الذين يعانون من مشاكل مع تعاطي المخدرات ويهدف إلى بلوغ الأهداف المحددة بشأن تقليص أو القضاء على هذه المشكلة ، ولمعرفة الآليتين المذكورتين والأساليب المتبعة في كل آلية ادرجنا في المطلب الأول الآلية الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي وقانون العقوبات الجزائري أما في المطلب الثاني الاساليب العلاجية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي وقانون العقوبات الجزائري .

المطلب الأول- الآليات الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي وقانون

العقوبات الجزائي :

يقصد بالسياسة الوقائية لمواجهة مشكلة تعاطي المخدرات هي اتخاذ مجموعة من الاجراءات

معتمدة على اسلوب التخطيط العام لمواجهة مشكلة متوقعة أو مواجهة مضاعفات¹.

فالوقاية هي ألا تنتظر متى يقع الشباب في الادمان وإنما البدر في اتخاذ التدابير اللازمة

والاجراءات الممكنة لحماية الشباب من الوقوع فريسة تحت طائلة المخدرات².

الفرع الأول - التدابير الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي :

سعت الشريعة الاسلامية جاهدة لمكافحة جرائم المخدرات التي تهدد الفرد خاصة والمجتمع

عامة وذلك بوقايته من الوقوع فيها باتخاذ ما يلي :

أولاً- التدابير الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي على المستوى الفردي :

1- تقوية الوازع الديني لدى الفرد من خلال التزامه بتعاليم الدين الاسلامي والتحلي بالمثل والقيم

والمعايير التي يقرها المجتمع.

2- شغل اوقات الفراغ في الأمور المهمة كقراءة الكتب مثلاً ، ممارسة الرياضة .

3- الثقة بالنفس وعدم الانقياد لآراء الاخرين بسهولة.

4- اختيار الاصدقاء المناسبين لمصاحبتهم³، لان الرفقة من الحاجات الاجتماعية لكن انسان لان

الرفقة حاجة نفسية متأصلة في النفس البشرية ،فاذ صلحت الرفقة صلح الانسان والعكس بالعكس

وعليه وجب على الانسان أن يختار الرفقة الحسنة التي تعينه في أمور دينه ودنياه¹ ، قال صلى الله عليه وسلم " لو كنت متخذا من أمتي خليلا، لاتخذت أبا بكر لكن أخي وصاحبي² " ، وقال أيضا "مثل الجليس الصالح والسوء ،كمثل المسك ونافخ الكير ، فحامل المسك اما أن يحدك واما أن يتباع منه ، واما أن تجد منه ريحا طيبة ،ونافخ الكير اما ان يحرق ثيابك واما تجد ريحا خبيثة³ " .

5- دور العبادات في الحصانة من الجرائم والمخالفات : تعتبر العبادات احدى الركائز المهمة في التشريع الاسلامي للحصانة من الجرائم فقد أوجب الله تعالى العبادات وهي طاعات تقرب الى الله وفي أدائها قواعد كثيرة منها الوقائية من الجرائم والمناهي ومن العبادات التي لها في الوقاية من الجرائم هي :

الصلاة: قال الله تعالى : "واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين " سورة هود الآية 114.

الصيام : أيضا له شأن عظيم في تربية المسلم على طاعة الله والانابة اليه ومراقبته والاحساس بقربه ، فالصائم يدع شرابه وطعامه استجابة لأمر الله ويعود ذلك ايضا مراقبته اليه في جميع تصرفاته ، فتدفع للبعد عن ارتكاب كل ما نهى عنه الشارع ومنها المخدرات فجميع العبادات الاسلامية تؤدي دورا تربويا واضحا في نبذ الرذيلة وتنقية المجتمع منها⁴.

ثانيا- التدابير الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي على المستوى الاسري:

حظية الاسرة بقدر كبير من اهتمام الباحثين فيما يتعلق بإسهامها في اقبال الشباب على تعاطي

المواد النفسية أو ابتعاده عنها¹.

فالأسرة في الاسلام هي نظام اجتماعي حددت صورته الشريعة الاسلامية، وكذلك ثقافة

المجتمع التي تتفق من هذه الشريعة ،واقرت اساسه برجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة حددها

الاسلام ، وقد يزداد عدد أفراد الاسرة بالإنجاب أو بانتماء بعض الاقارب للأسرة .وهناك مجموعة من

الأمر يجب على الاسرة مراعاتها للوقاية من تعاطي الابناء للمخدرات أهمها:

1- يجب على الاسرة الا تستخدم العزم للعمل في المنزل قبل التأكد من حسن اخلاقهم.

2- يجب أن تنمي الاسرى الجانب الصدق مع الابناء والتحذير من الكذب وعواقبه الوخيمة.

3- يجب على الاسرة أن تعود ابناءها على حضور الصلاة في جماعة في المسجد دائما من

خلال ترغيب وترهيب جيد ، حتي يمكن لها أن تقيهم من الانزلاق الى الرذيلة والاستجابة

لدعاة الشر والفساد من رواد عاطي المخدرات².

4- ضرورة اتباع الوالدين لأساليب تربوية سليمة في التعامل مع ابنائهم لان الاساليب الخاطئة

من شأنها أن تؤدي بهم للانحراف.

5- يجب ان يكون الوالدين قدوة حسنة لأبنائهم لان ذلك من شأنه ان يجعل منهم افراد

صالحين في المجتمع³.

6- المتابعة الوالدية المستمرة للأبناء وتقيم حاجياتهم وميولاتهم ونصحهم وتوجيههم ، أمر

ضروري كلما اقتضت الحاجة لذلك.

7- مساعدتهم على حل مختلف المشكلات التي تعترضهم من خلال الحوار البناء حتى لا يبحثوا عن بدائل اخرى لعلاجها أو تناسبها كالإدمان مثلا¹.

8- حرص الشريعة الاسلامية على الطفل من تعرضه للأمراض النفسية داخل الاسرة من خلال:

* أن تكون رضاعة الطفل بعد ولادته سنتين كاملتين قال تعالى : "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة " سورة البقرة الآلة 233.

* عدم التفرقة بين الابناء في المعاملة حتى لا تتربى نفس الطفل على الحقد أو الحسد على اخوته وهذا واضح في قوله صلى الله عليه وسلم : "ولا تفرقوا بين أولادكم العطية "

ثالثا-التدابير الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في الفقه الاسلامي على المستوى المجتمعي:

1- التوعية الدينية بكل وسائلها: عن طريق تدريب القائمين بالوعظ والارشاد ، من القيادات الدينية والاجتماعية لا لقاء المحاضرات والقيام بالندوات والاجتماعات المشتركة للوصول الى حقيقة مخاطر هذه المادة وسوء استخدامها عن طريق المنابر والمخاطر والبحوث الدينية والاجتماعية ومكافحة بالوسائل الممكنة.

2- نشر كتيبات تتضمن اضرار المخدرات ، وموقف الشريعة الاسلامية الذي يحرم المخدرات شرعا وذلك بهدف تبصير الجمهور بالأخص الشباب بأسباب تحريمها ، وتوزيعها على أوسع نطاق بالمجان أو بثمان زهيد².

3- تفعيل آلية المعروف والنهي عن المنكر بشروطه وضوابطه :حيث اختص الله سبحانه وتعالى هذه الأمة بشعيرة المعروف والنهي عن المنكر ، ووصفهم بالخيرات في كتابه الكريم فقال : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر " ال عمران 110 وقال : " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون

الزكاة ويطيعون الله ورسوله" التوبة 71 ، وقال صلوات الله وسلامه عليه : " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الايمان " .

وفي آيات والاحاديث امر صريح بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كل مسلم ، وبرز الدور الوقائي في الشريعة الاسلامية في هذا الجانب بوجوب النصح والتوضيح والنهي لكل مخالف لتعاليم الشريعة وفي عمله ارتكاب الجريمة أو محاربة المخدرات والمسكرات والتبليغ عن المنكر ، والتعاون مع الأجهزة الامنية حتى يتمكن المجتمع من المشاركة في مكافحة المخدرات واجتتاب الجريمة واسباب الشر اينما حل¹ .

بالإضافة الى هذه الوسائل فقد اضافت الشريعة الاسلامية مجموعة من التدابير الاحترازية والوقائية من اجل وقاية المجتمع منها .

اولا : الحكم بتفسيق من استعمال المخدرات ، ومؤدى ذلك انه تلتزم احكام الفساقعة في عدم قبول شهادته وعدم صلاحيته لتولي الوظائف العامة² .

ثانيا: حجز المجرمين ومعتدي الجرائم أي سلب حريتهم احترازا.

ثالثا: التزام من بيده السلطة باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع دخول المواد المخدرة داخل البلاد أو زراعتها ، أو تصنيعها لان بها أضرار للأمة .

الفرع الثاني-التدابير الوقائية لمكافحة جرائم المخدرات في قانون العقوبات الجزائري :

أولا: دور الأسرة والمجتمع في الوقاية من جرائم المخدرات :

1- دور الاسرة في الوقاية من المخدرات : فلأسرة دور مهم في وقاية ابنائها من الوقوع في خطر تعاطي المخدرات من خلال عدة وسائل منها تعريف الابناء بالمخاطر الناجمة عن استعمال الخمر والمخدرات.

2- دور المجتمع في الوقاية من المخدرات : حيث لاشك بأن المدرسة تربية اجتماعية تسهم في تنشئة وتربية الطلبة على النحو المرغوب فيه ، ويمكن أن تؤدي دورها في عدة محاور منها :

محور المنهاج ومحور التعاون بين البيت والمدرسة .

وتلعب وسائل الاعلام دور مهم في الوقاية من المخدرات وذلك بتوفير المعلومات الكاملة على الآثار المترتبة على تعاطي المخدرات كما نعمل على ارشاد ونصح من يتعاطونها¹.

ثانيا- دور المشرع الجزائري في الوقاية من جرائم المخدرات:

التدابير الوقائية هي أدوات ذات طبيعة ادارية اجرائية وضعت لضبط تنظيم التعامل المشروع في العقاقير المخدرة ، وتعتبر هذه الادوات الوقائية هي الاساس الذي يقوم عليه أي نظام رقابي يسند اليه القيام بالإشراف والرقابة على مخالفات الضوابط الخاصة لمكافحة اساءة استعمال العقاقير المخدرة²، ومن التشريعات التي نص عليها المشرع الجزائري هو القانون 04-18 والذي يعتبر قانونا فريدا ومتميزا عن غيره من القوانين الأخرى باعتبار انه قانون خاص وشامل يعالج موضوع المخدرات وينفرد عن غيره بخصائص نذكر منها :

أ- كونه قانون خاص وشامل يعالج مسائل المخدرات والادمان سواء من حيث الوقاية أو القمع³. فالوقاية تتم بالإعلام التربوية والاتصال وتهتم بتنمية بدائل التعاطي للمخدرات بوسطة نشاطات الترفيه كالرياضة والثقافة وغيرها . فلا شك ان نشاطات الوقاية والمكافحة والعلاج كلها مكملة لبعضها البعض ، غير ان الأولوية القصوى ينبغ أن تعو للوقاية ، كما اقرها المخطط التوجيهي ، فينبغي على كل القطاعات أن تتجدد كل في اختصاصه لأداء المهام المنوطة بها ، في اطار نظرة شمالية

ومسعى متناسق ، يتضمن الفعالية والنجاعة المطلوبين¹ ، اما بالنسبة للقمع والذي تقوم به أجهزة العدالة ، الدرك الوطني ، الأمن الوطني وكذا الجمارك والتي تعمل على كشف شبكات المتاجرة بالمخدرات ، وذلك بدعم مصالح مكافحة (المتابعة والمراقبة) خصوصا على مستوى الحدود.

ب- كونه يأخذ في الحسبان المتطلبات الحديثة الناجمة عن التطور الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

ج- أنه يفرق في مجال الامان بين الضحية والمجرم ، ويرفع متابعة قضائية عن الاشخاص الذين يوقفون على منا بعد العلاج الطبي ، وغيرها من الاسباب كم اصدرت الجرائر ايضا المرسوم التنفيذي رقم 07-228 المحدد لكيفيات منح التراخيص باستعمال المخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية أو علمية وكذا المرسوم التنفيذي رقم 07-228² المحدد لكيفيات تطبيق المادة 06 من القانون رقم 4-18 السابق الذكر ، وأيضا المرسوم التنفيذي رقم 07-230³ المحدد لكيفيات التصرف في النباتات والمواد المحجوزة أو المصادرة في اطار الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها⁴.